ميديا لاين: قرار السعودية بإنهاء وظائف آلاف اليمنيين يُنذر بإغراق أكثر من خمسة ملايين يمني في براثن الفقر.

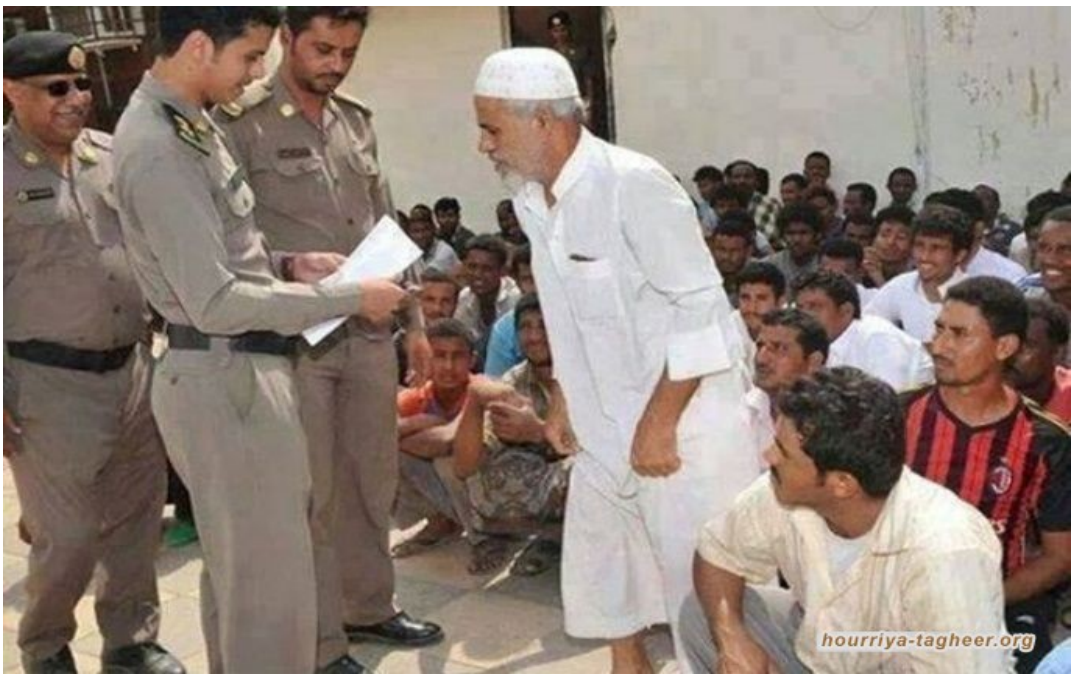

التغيير

قال تقرير صحفي نشره موقع "ميديا لاين" أن قرار المملكة بإنهاء وظائف آلاف اليمنيين يُنذر بإغراق أكثر من خمسة ملايين يمني في براثن الفقر، ممن كانوا يعتمدون بشكل كامل على التحويلات التي يرسلها أقاربهم الذين يعملون في المملكة.

وفي التقرير الذي ترجمه "التغيير" قال إبراهيم النهاري -37 عاماً ، يعمل في متجر للهواتف المحمولة في منطقة عسير جنوب غرب المملكة ويقيم هناك بشكل قانوني لمدة 12 عاماً- أنه اليوم يتعرض للتهديد بفقدان وظيفته والترحيل إلى مسقط رأسه في محافظة ريمة في اليمن بسبب لائحة جديدة تضع قيوداً على نسبة العمال اليمنيين والهنود والبنغلادشيين والإثيوبيين في مؤسسات في أربع محافظات بالقرب من اليمن. الحدود مع اليمن - في محاولة للحد من معدل البطالة إلى 11.7٪ بين المواطنين،

وذلك لاعتبارات أمنية.

قال نهاري إنه تلقى إشعاراً من صاحب العمل يخطره بالقواعد الجديدة وأنه يمكن تسريحه وترحيله في أي وقت. "لا أعرف ما هي المشكلة ،" قال لميديا لاين عن قرار الحكومة المفاجئ. "أعمل هنا منذ 12 عامًا ؛ الجميع يعرفني وأصبحوا أصدقائي هنا، أخشى ألا أحصل على وظيفة أخرى. أخشى أن يصيب الفقر عائلتي إذا عدت إلى اليمن".

الدكتور فؤاد البعداني (اسم مستعار) أكاديمي يمني عمل في جامعة نجران على مدى السنوات الثلاث الماضية مع أكثر من مائة من الأكاديميين والموظفين اليمنيين الآخرين، قال لوسائل الإعلام: "لا مانع من أن تتخذ المملكة أي إجراء يضمن أمنها ، لكننا نقيم هنا على أساس قانوني وتم انتدابنا من الجامعات اليمنية للتدريس هنا ، وينتهي بنا الأمر أن نُعامل بهذه الطريقة".

وقال بعداني إن على الرياض أن تدرس الأمر وأن تكون على دراية بالمشاكل التي ستعاني منها عدة آلاف من الأسر اليمنية بسبب القرار.

قرار بإبعاد العمالة اليمنية

نهاري وبعداني اثنان من بين ما يقرب من 700 ألف يمني يمكن ترحيلهم إذا تم تنفيذ القرار بالكامل، وفقًا للإحصاءات الأولية التي جمعها النشطاء جنبًا إلى جنب مع وزارة شؤون المغتربين في سلطة الأمر الواقع التي يسيطر عليها أنصار ا في شمال اليمن، يمكن أن يرتفع الرقم أعلاه بسهولة بسبب النقص الحالي في القوائم الدقيقة والمحدثة للعمال اليمنيين في المملكة.

قال محمد النويرة ، مسؤول العلاقات الخارجية في وزارة حقوق الإنسان في حكومة هادي لـ Media The Line ، إن "المرسوم ليس رسميًا" بعد محافظات أربع في اليمنيين العمال أبلغوا العمل أرباب لكن ، جنوبية وهي عسير، نجران، بحاح وجيزان أن هناك أوامر بإلغاء عقود العمل معهم وترحيلهم خلال مدة لا تتجاوز أربعة أشهر ".

وقال النويرة إن القرار قد يضر بأكثر من خمسة ملايين يمني يعتمدون بشكل كامل على التحويلات التي يرسلها العمال اليمنيون في المملكة.

مرسوم مشحون سياسياً

ويرى وهيب القاضي المسؤول في وزارة شؤون المغتربين بحكومة هادي في عدن أن القرار جاء بسبب العمليات العسكرية لسلطات الأمر الواقع (DFA) أو أنصار الله على الحدود اليمنية مع المملكة. وأن المملكة تسعى من خلال هذا النظام لتأمين حدودها من أي خرق قد يرتكبه العمال اليمنيون.

وأضاف قاضي أن القرار سيضر بمستوى معيشة اليمنيين ، خاصة وأن هذا القرار قد يسري بحسب إحصائيات أولية من وزارة [شؤون المغتربين] على أكثر من 800 ألف عامل يمني في هذه المحافظات ، وبالتالي فإن الأضرار ستطال في ثلاثة ملايين على الأقل من أفراد أسرهم في اليمن "، وقال القاضي أيضا إن معظم هذه العائلات تعتمد كليا على أقاربها الذين يعملون في المملكة.

يوافقه الرأي توفيق الحميدي ، رئيس منظمة سام للحقوق والحريات ومقرها جنيف.

قال الحميدي لـ The Media Line إن التغيير التنظيمي له بعد تمييزي ، لأن هناك معلومات تشير إلى استبدال العمال اليمنيين بعمال من جنسيات أخرى.

وأصدرت منظمة SAM بيانا قالت فيه إن "تداعيات القرار الحالي تعني أن المزيد من الناس يفقدون مصدر رزقهم في وقت يشهد اليمن انخفاضا حادا في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية" ، وحذرت من "احتمال حدوث أزمة جديدة". بعد ترحيل هؤلاء العمال ، خاصة وأن معظم أسرهم تعتمد عليهم في الحصول على معظم احتياجاتهم الأساسية ".

تكرار الأزمة الاقتصادية

قالت إيمان عبد الله ، الصحفية في وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) ومقرها صنعاء لموقع ميديا لاين ، إن القرار لن يكون له تأثير أقل من أزمة 1990-1991 ، عندما طردت المملكة 800 ألف عامل يمني وعرب آخرين. حذت دول الخليج حذوها انتقاماً منها لدعم البلاد لصدام حسين خلال حرب الخليج.

وقالت عبد الله: "على دولة اليمن ممثلة بحكومة هادي التواصل مع الحكومة في المملكة لحل هذا الأمر" ، مضيفةً: "جاء هذا القرار نتيجة للحرب اليمنية مع المملكة وادعاءات أن يمنيين يعملون فيها قدموا معلومات حساسة لأنصار الله عن المدن التي يعملون فيها سمحت لهم باستهداف المرافق الحيوية في هذه

المدن.

وقال عبد ا إن الحكومة في المملكة قادرة على تنفيذ إجراءات تسمح للعمال اليمنيين بالبقاء في مكانهم مع الحفاظ على أمن بلادهم.

ولم تصدر حكومة هادي حتى الآن أي بيانات رسمية تدين قرار المملكة ضد العمال اليمنيين.

الضيق النفسي والاستياء

قال بعداني إنه بعد توقف دفع الرواتب أصبح غير قادر على إعالة أسرته في اليمن، تقدم للعمل في المملكة وكان محظوظاً بما يكفي للحصول على وظيفة في جامعة نجران.

قال: "وجدت في عملي في المملكة فرصة للهروب من الفقر الذي كان يطرق بابي بسبب الحرب في اليمن".

وأضاف البعداني أنه حزين للغاية بعد سماعه بقرار إنهاء عقود المهنيين والعمال اليمنيين وترحيلهم إلى اليمن.